السياسية · اذ ان « كل من هو على اطلاع على شبكة علاقات اسرائيل مع السوق ، يعرف ان المسافة بين السياسة والاقتصاد قصيرة جدا » (دافار ١٢-٢-٧٨) · وقد عبر عن ذلك مدير قسم الاعلام في مندوبية السوق المشتركة، كلاوس هلدروف ، حين ذكر للصحافيين الاسرائيليين « في بروكسل في اوائل عام ١٩٧٨ » بان « القرارات في الشؤون الاقتصادية ، يتخذها الاشخاص الذين يأخذون بعين الاعتبار من يقرر مستقبلهم السياسي » (دافار ١٢-٢-٧٨) · وهذا هو « الموقف الرسمي للسوق ، وعلينا ان لا ننتظر اي تقدم في المستقبل ، وخاصة في مجال الزراعة ، التي لا يزال المصدرون الاسرائيليون يدفعون الجمرك الكامل على الكثير من منتجاتها » (المصدر نفسه) ·

ولذلك فان « النتيجة العملية لكل الاتفاقات التي وقعتها اسرائيل مع دول السوق الاوروبية في بروكسل في ٨-٢-٧٧ ، للتعاون العلمي والاقتصادي والصناعي والمالي ، كانت حتى اليوم ضئيلة جدا » (المصدر نفسه) ·

وتعزو اسرائيل هذا التدهور في المجال الاقتصادي مع دول السوق الاوروبية ، الى الضغوط التي يمارسها العرب على دول السوق ، « للضغط على اسرائيل في الحقل الاقتصادي » (يديعوت احرونوت ٤-٤-٧٨) ، مستغلين في ذلك موضوع النفط ، الذي « يبعث القشعريرة في جسم الاوروبيين بمجرد ذكره » (المصدر نفسه) · مما يضطرها لارضاء العرب « والمحافظة على علاقات طيبة معهم ومساعدتهم » (هآرتس ١٢-٢-٧٨) ، بل وأجرت « التسهيلات الكريمة ، وخاصة لدول المشرق مصر وسوريا والاردن ولبنان » (المصدر نفسه) ، في الاتفاقات التي وقعتها مع الدول العربية قبل عام ، والتي « ساوت فيها بينها وبين اسرائيل » (دافار ١٢-٢-٧٨) ·

وكانت دول السوق قد منحت الدول العربية بموجب هذه الاتفاقيات ، « تخفيضا جمركيا بنسبة ١٠٠٪ على منتجاتها الصناعية للمجموعة الاوروبية » ، اما الصادرات الزراعية ، فقد حظيت « بتخفيض جمركي بنسبة ٤٠٪ - ٨٠٪ » ، كما « لم تلزم الدول العربية بالغاء الجمارك على المستوردات من دول المجموعة الاوروبية بالتدريج ··· وذلك خلافا لاسرائيل التي الزمت بذلك » (المصدر نفسه) ·

اما في المجال المالي فثمة « تفريق اكثر بروزا ···· فمقابل قرض بمبلغ ٣٧ مليون دولار لاسرائيل منحت المجموعة الاوروبية ٢٢٠ مليون دولار للدول العربية، وهبة أخرى بمبلغ ١٢٥ مليون دولار » (هآرتس ١٢-٢-٧٨) ·

توفيق فياض